

بيان دولة قطر
الدورة 158 للمجلس التنفيذي 7-2 فبراير 2026، جنيف
بند جدول الأعمال: 25 الوثيقة: EB158/30 B158_30-ar.pdf
العنوان: تغذية الأمهات والرضع وصغار الأطفال - خطة التنفيذ الشاملة بشأن تغذية الأمهات والرضع وصغار الأطفال

تعرب دولة قطر عن تقديرها لتقرير المدير العام حول التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنفيذ الشاملة. ونشيد بقرار تمديد الخطة إلى عام 2030، تماشياً مع تمديد "عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية".

وتفتخر دولة قطر بكونها ضمن الدول التي عززت تدابيرها القانونية لمواءمتها مع "المدونة الدولية لقواعد تسويق بدائل حليب الأم" والقرارات اللاحقة لجمعية الصحة العالمية، وأطلقت الدولة حملات وطنية واسعة لتعزيز الرضاعة الطبيعية الحصرية في الأشهر الستة الأولى، إيماناً بأنه التدخل الأهم للحد من سوء التغذية، حيث تشير التقارير العالمية إلى أن التواءم مع المدونة يضاعف معدلات استمرار الرضاعة مرتين ونصف. واستجابة لإرشادات المنظمة بشأن السياسات الخاصة بالغذاء في المدارس، قامت دولة قطر بتحديث معايير التغذية للأغذية والمشروبات المباعة في المقاصف المدرسية، مما يضعها ضمن 104 بلداً اتخذت تدابير إلزامية في هذا المجال.

وفيما يتعلق باستفسارات الأمانة حول مقترحات الدول الأعضاء لتسريع وتيرة توسيع نطاق التدخلات اللازمة لتحقيق الأهداف التشغيلية والتأثيرية العالمية في مجال التغذية، تقترح دولة قطر ما يلي:

1. إدماج التغذية في جميع السياسات الوطنية
2. تعزيز التنسيق متعدد القطاعات بإشراك القطاعات الحكومية والخاصة، والشركاء المعنيين، لضمان اتساق السياسات وكفاءة التنفيذ.
3. توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي والابتكارات المناسبة لدعم التخطيط، والتنفيذ، والرصد، وتعزيز التثقيف التغذوي.
4. الاستثمار في بناء القدرات الوطنية وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ ومتابعة التدخلات التغذوية، بما يعزز الملكية والاستدامة على المدى الطويل.

أما فيما يتعلق بجهود الدول في الحد من التسويق الرقمي لبدايل حليب الأم، تقترح دولة قطر أدوات الدعم التالية:

1. وضع قوانين وسياسات وطنية تنظم التسويق الرقمي لبدايل حليب الأم
2. توفير أدوات تقنية لرصد التسويق الرقمي المخالف، بما في ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، وآليات واضحة لتلقي الشكاوى، وفرض الجزاءات.